الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادى

الصكوك المصرية السيادية	السعر		العائد حتى تاريخ الاستحقاق	
	٢٠٢٦/٠٧/١٠	٢٠٢٦/٠٧/١٧	٢٠٢٦/٠٧/١٠	٢٠٢٦/٠٧/١٧
استحقاق أبريل ٢٠٢٩[١]	١٠٠,٨٤ دولار أمريكى	١٠٠,٧١ دولار أمريكى ▼	٦,١٢ %	٦,١٧ % ▲
استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢[٢]	١٠٤,٧١ دولار أمريكى	١٠٤,٤٦ دولار أمريكى ▼	٧,١١ %	٧,١٦ % ▲

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ٢٠٢٦/٠٧/١٧)

شهدت أسعار الصكوك السيادية المصرية الدولية خلال تداولات الأسبوع المنتهي في (٢٠٢٦/٠٧/١٧)، تراجع ملحوظ ، مقارنة بالأسبوع السابق، في حين ارتفعت العوائد حتى الاستحقاق، كما هو موضح بالجدول أعلاه. وذلك في ظل تفاعل الأسواق مع مجموعة من التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

عادت التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وإيران إلى الواجهة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، خاصة العقود الآجلة لخام برنت، وسط مخاوف من احتمالات اضطراب الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط. وقد عزز هذا الارتفاع المخاوف من عودة الضغوط التضخمية العالمية، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بأدوات الدين، لا سيما في الأسواق الناشئة.

وفي المقابل، أظهرت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين السنوي الأمريكي تباطؤًا في معدلات التضخم، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلكين ٣,٥ % في شهر يونيو ٢٠٢٦ ، مقارنة بـ ٤,٢ % في شهر مايو ٢٠٢٦ ، الصادر يوم الثلاثاء(٢٠٢٦/٠٧/١٤) عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي [٣]، الأمر الذي انعكس على تراجع عوائد سندات الخزانة الأمريكية عبر مختلف الآجال. وفي الظروف الاعتيادية، كان من المتوقع أن يسهم هذا التطور في دعم أسعار أدوات الدخل الثابت، بما في ذلك الصكوك السيادية.

إلا أن تأثير تراجع عوائد سندات الخزانة الأمريكية لم يكن كافيًا لتعويض حالة الحذر التي سيطرت على الأسواق نتيجة تصاعد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة، حيث اتجه المستثمرون إلى رفع علاوة المخاطر المطلوبة للاستثمار في أدوات الدين السيادية للأسواق الناشئة، بما فيها الصكوك المصرية، وهو ما أدى إلى اتساع فروق العائد (Credit Spreads). ونتيجة لذلك، ارتفعت العوائد المطلوبة من المستثمرين على الصكوك المصرية، الأمر الذي انعكس في انخفاض أسعارها خلال الأسبوع.

---

١ https://shorturl.at/saZGb

٢ https://shorturl.at/lWM4f

٣ https://shorturl.at/BL5Pu